

موضوعات المبادرة إصلاح قطاع الأمن



آذار/ مارس 2011

التحولات الديمقراطية وجيوش أمريكا اللاتينية

أوغستو فاراس

إن أحد التحديات الرئيسية لعملية بناء الدولة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية هو فرض السيطرة المدنية على الجيش. وكان تقديم أجندة إصلاحية للقوات المسلحة أمراً حاسماً بالنسبة للقوى الديمقراطية في الفترات الانتقالية. غير أن هذه العملية تأجلت لسببين: الأول هو المقاومة العسكرية الأبدية للسلطة الديمقراطية المدنية والثاني هو الاستخفاف التقليدي بالقضايا العسكرية من قبل ائتلاف التحول الديمقراطي.

وقد حاولت دراسات¹ عدة تحديد الأسباب الرئيسية لصعوبة الوصول إلى "السيادة المدنية"² وتبرير كون القوات المسلحة معارضة بشدة لسيطرة الحكومة الديمقراطية، وتقف ضد الإصلاحات المؤسساتية الأساسية. وتظهر البراهين المتراكمة أن رد الفعل هذا ناتج عن الدمج الفريد بين الخواص المؤسساتية المميزة والتطورات التي تميز المؤسسات العسكرية عن المنظمات الحكومية والمدنية الأخرى، بشكل يقترن بالظروف السياسية، الثقافية والوطنية الخاصة.

ولسوف أقدم، في هذه المقالة، وأحلل العوامل الأساسية التي تسهل أو تمنع التغييرات المؤسساتية ذات المنحى الديمقراطي داخل الجيوش في أمريكا اللاتينية. إن تلقي أجندة إصلاح ديمقراطي في ثكنات الجنود، وهو الإصلاح الذي تؤيده بصراحة القيادة المدنية، مشروط بطبيعة المؤسسات العسكرية، بنمط علاقتها ببقية المجتمع، بدرجة استقلاليتها، بوجود أو عدم وجود قيادة سياسية قوية ومستقلة؛ وبالوضع المتغير لتأثيراتها الدولية. وسأنهي المقالة بخمس توصيات عملية مستمدة من هذه التجربة.

التحول الديمقراطي والجيش

الثلاث حاضرة في كل حالة³. ولهذا السبب نرى أن عمليات التحول الديمقراطي متنوعة وشديدة التعقيد وذات نهايات مفتوحة. وعلى الرغم من أن هذه العمليات كانت شروطاً ضرورية، إلا أنها لم تكن كافية لإعادة تكييف المؤسسات العسكرية مع الدولة الديمقراطية الجديدة التي بُنيت بعد التحولات الديمقراطية.

لم تكن الإصلاحات العسكرية في أمريكا اللاتينية نتيجة ثانوية تلقائية وميكانيكية لعمليات التحول الديمقراطي الوطنية. فقد ظهرت أنماط مختلفة من التحول السياسي الديمقراطي في هذه المنطقة. وكانت الإصلاحات التأسيسية والمرحلية والديمقراطية عبارة عن مراحل متسلسلة في هذه العملية " وثمة عناصر من كل من هذه المراحل

ولهذا كانت أجنذات الإصلاح الديمقراطي مشروطة بطبيعة فصل هذه المؤسسات عن المجتمع المدني، الذي يُعتبر "الوعي الجمعي" القومي لهذه المؤسسات ونمط اندماجها في الدولة.

النزعات المحافظة والنزعات الحداثوية

تم عزل المؤسسات العسكرية بصورة عامة، والأمريكية اللاتينية بشكل خاص، على أنها "مؤسسات كلية". أي أنها تنظيمات يتمتع أفرادها جميعاً بالولاء لسلطاتهم والاعتماد عليها، باعتبارها جماعة تخضع للسلطة وللهرمية الواضحة⁵ التي عادة ما تكون مستاءة من التدخل المدني في شؤونها الداخلية وتتلقاه على أنه تأثير دخيل⁶.

في هذه البيئة المنعزلة، كثيراً ما تم تبرير فكرة المؤسسات عن ذاتها وتنظيم هذه المؤسسات حول قيم سامية حولت الجيش إلى آلة غير قابلة للمساس، بل وإلى تعبير عن "الروح الوطنية"، عميقة الجذور في التقاليد والتاريخ الوطني، إلى حد أن أعضاء هذه المؤسسات كانوا ينظرون - في هذا السياق - إلى المهنة العسكرية على أنها "نداء سام"، أرفع خدمة للوطن الأم.

بيد أن هذه الفكرة المؤسساتية قد تداعت في العقود الأخيرة بسبب النزعات الحداثوية التي تسربت إليها من المجتمع، وهي النزعات التي تردم الفجوة بينها وبين المؤسسات المدنية. في هذه المرحلة الجديدة، يتم تمييز المؤسسات العسكرية من الداخل من حيث تقسيم العمل تقسيماً أوفى، والتمتع بمهارات تخصصية أكثر، وحيات عائلية أكثر اندماجاً مع الأوساط المدنية، وأفراد تحفزهم المنفعة الذاتية أكثر مما تحفزهم القيم السامية⁷.

دفعت الحاجات البنوية القوات المسلحة، باعتبارها مجتمعات مؤسساتية، إلى تحديث خدماتها بشكل دائم. ولعل هذا صحيح بشكل خاص إذا ما أخذنا في الاعتبار السرعة الكبيرة التي ظهرت بها الاختراعات التقنية العسكرية

اعتادت الجيوش، انطلاقاً من بنيتها الهرمية ذات البعد الواحد، التفاعل مع عدد لا يحصى من الوسطاء والوكالات الحكومية التي تحمل كل منها أجنذتها الخاصة. وقد أفرز تفاعل الجيوش مع البيئة الخارجية مجموعة من العلاقات العملية والوظيفية التي تتسم بكونها متفاوتة، غير متكافئة ومتباينة. ونتيجة فإن المؤسسات العسكرية تستخدم توقعات ومطالب وتعليمات متناقضة، لكيما تتفاعل مع، وتتلقى من، "الأخرين المهمين" - الوسطاء المدنيين والسياسيين المختلفين.

وفي هذه الحالة، يصبح التفاعل المؤسساتي بين الجيش والدولة والمجتمع منظومة معقدة للغاية وذات روابط رسمية تربط بين الجيش والمؤسسات من قبيل لقضاء والبرلمان، وروابط غير رسمية مع المنظمات والفعاليات الاجتماعية ذات النطاق الأوسع. وحتى عندما كانت القوات المسلحة متأثرة في تطورها المؤسساتي بهذه المجموعة المتنوعة من العوامل، كانت قادرة على امتصاص كل هذه الضغوط وإعادة تعريفها حسب قيمها المؤسساتية الخاصة. في هذا السياق المؤسساتي، كان العامل الأساسي لملي الفجوة بين الجيش والديمقراطية هو القيادة المدنية الصلبة والمستقلة والقادرة على ترجمة الأجنذات الديمقراطية إلى لغة الثكنات. ولم تكن هذه الترجمة مجرد قضية لغوية، بل كانت تنفيذياً فعلاً لأجنذات تحول ديمقراطي قادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية الداعية للتحديد السياسي لهذه المؤسسات من جهة، وللتصرف استجابة للمتطلبات الأساسية لتطور المؤسسة العسكرية من جهة أخرى.

ولطالما كانت متطلبات تطور المؤسسة العسكرية معتمدة على نمط النزعات المسيطرة على القوات. ولكن في الوقت عينه، فإن ظهور حكومات ديمقراطية جديدة تقوم بتغييرات مؤسساتية هامة في مجالات الإنفاق والميزانية، والتعليم والقضاء (متضمناً حقوق الإنسان)، ورؤيتها لفرض سيطرتها الدولية⁴، عادة ما يتصادم مع القصور التنظيمي الثقافي والسياسي للجيش.

العسكرية على ألا تكون سوى قوى استشارية في خدمة الزعماء والقادة.

بالإمكان ملاحظة حالة أخرى في تلك البلدان حيث، بسبب هشاشة الدولة وقوة المؤسسة العسكرية، تضطلع المؤسسات العسكرية بوظائف وأدوار الدولة، وتقوم فعلياً بدور الدولة، مقدمة البضائع والخدمات، مثلما هي الحال في كوبا المعاصرة ونيكاراغوا بعد نهاية الحرب الأهلية والإكوادور خلال أزمتها المتكررة وفي السنوات الأخيرة من حكم فوجيموري في البيرو. وقد تكون فينزويلا في ظل حكم شافيز تتطور بالاتجاه نفسه.

أما في في الدول الأخرى التي لم تكن الدولة الديمقراطية فيها قادرة على فرض كامل سلطاتها على المؤسسات الرئيسية، ظهرت القوات العسكرية كقوة مضادة، كمعارضة مؤسساتية للدولة الديمقراطية الشكلية، مثلما كانت الحال في تشيلي في الفترة بين عامي 1990 و1998، حين كان بينوشيه لا يزال القائد العام للجيش، وكان يعين أو يرقى قادة القوتين الجوية والبحرية. ولم تكن نسبة الذين يؤيدون هذا الوضع لتزيد عن 20% من السكان⁹، ومثلما كانت الحال أيضا في الأوروغواي خلال حكم سانغوينيتي (1985-1990).

كان الدور السياسي للجيش هو الأكثر شيوعاً في أمريكا اللاتينية حتى ثمانينات القرن الماضي. ولعبت المؤسسات العسكرية في الأرجنتين، بوليفيا، البيرو وأمريكا الوسطى دوماً دور أحزاب سياسية بديلة، فاقدة بذلك، على المدى المتوسط والطويل، قدراتها المهنية. في كل هذه الحالات، وسعت المؤسسات العسكرية أدوارها المهنية من كونها تختص بالدفاع الوطني إلى نظام داخلي يسيطر على الدولة وعلى مجتمعاتها لفترات طويلة. وعادةً ما كان هذا التسييس وهذه السيطرة يظهران في ظل أزمت السلطة المحلية المتكررة، حيث لعبت القوات المسلحة دور "الحكم البونابرتي". ولكن المفارقة أن توسع هذا الدور شكّل خطراً على الاستقرار الاجتماعي على المدى البعيد، لأنه منع تطور المؤسسات المدنية.

الجديدة في العقود الأخيرة. إن تبني تقنيات جديدة يتطلب تكيفاً مع البنى المؤسساتية القديمة وإلى عمليات تشربٍ لهذه الاختراعات وإلى جعلها فعالة لأجل فرض سلطة عسكرية ذات تأثير. وقد أدى هذا "التعشيش للتقنية" إلى جعل المؤسسات العسكرية أكثر استعداداً للسيطرة المدنية والخضوع للأجندات الديمقراطية. إنها أكثر قدرة على المزامنة بين التغيرات داخل المؤسسات العسكرية والتغيرات التي تلاحظ على بقية مؤسسات الدولة والمجتمع. ويتنوع هذا الدافع التقني حسب طبيعة كل نوع من القوات، فنقوم القوى الجوية والبحرية بقيادة العمليات، مثلاً، بينما تتخلف القوة البرية وراءهما.

الجيش عبر التاريخ

المؤسسات العسكرية هي جزء من المجتمع وتؤثر التغيرات الشاملة - من مثل تلك الملحوظة في سياسة حكومتها الخارجية والتطورات السياسية المحلية - في المؤسسات العسكرية. وبالمثل، يترك تطور المؤسسات الوطنية الاجتماعية والثقافية تأثيراً مميزاً على القوات المسلحة. تعبر هذه البيئة الاجتماعية أو هذا "الوعي الجمعي" عن العلاقة الاجتماعية-الثقافية التي اعتادت المؤسسات المسلحة على بناءها مع المجتمع المدني والجماعات الاجتماعية الأكبر⁸. وفي الوقت نفسه، يحدد الدور الاجتماعي الأساسي الذي يلعبه الجيش الطريقة التي يدرك بها المجتمع الجيش ويبني علاقته معه. ولقد بنت هذه العلاقة الطويلة بينهما ما يمكن أن نسميه "الوعي الجمعي" الخاص بالجيش. ولطالما لوحظ هذا في بعض الحالات في أمريكا اللاتينية، حيث لعب الجيش أدواراً ووظائف مؤسساتية مختلفة عن وظيفة الدفاع الوطني المقبولة أكثر لدى المجتمع بشكل عام.

وقد كانت هذه هي الحال في الدول الفاشلة، من مثل هايتي قبل مهمة الأمم المتحدة لإرساء الاستقرار، أو نيكاراغوا في عهد سوموزا أو جمهورية الدومينيكان في عهد بالاغوير، حيث أجبرت التقاليد السابقة للحدثة المؤسسات

خدمات الجيش على ترسيخ دوره الوظيفي باعتباره مؤسسة دفاع وطنية عادةً ما تخضع لسيطرة مدنية. حتى أثناء حكم الديكتاتورية العسكرية (1973-1990) لعبت القوات المسلحة دور الداعم للحكومة العسكرية. ولم يقيم الجيش بإدارة الحكومة مثلما فعلت المجالس العسكرية في الأرجنتين والبيرو. فقط لفترة قصيرة، بين عامي 1973 و1976، كانت القوة البحرية مسؤولة عن التعليم والعلاقات الخارجية؛ كانت القوة الجوية مسؤولة عن وزارة العمل؛ وكانت القوة البرية مسؤولة عن الوزارات السياسية. أما لبقية فترة الديكتاتورية، غالباً بسبب التوترات العسكرية على الحدود، كان الجيش مجبراً على أن يلعب دوره الاحترافي¹³. كان هذا منفصلاً عن دعمه للخرق الهائل لحقوق الإنسان والذي كانت تمارسه الفروع القمعية المتخصصة كمثل DINA وCNI. كان هذا الدور الاحترافي جزءاً من "الوعي الجمعي" الوطني الذي اعتبر المؤسسات العسكرية شديدة الأهمية في التطور الوطني. في الواقع، أيد 80% من عامة الشعب هذا الدور الاحترافي بعد أقل من سنة من التحول الديمقراطي¹⁴. بنّت الثورة الداخلية في الجيش منذ عام 2003 وحتى الآن علاقة جديدة ومختلفة ممكنة مع المجتمع¹⁵، وطموحها الآن هو في أن تكون جزءاً متكاملًا مع الأمة.

كانت الاحترافية والتسييس والانعزالية هي الأشكال الطاغية على تجربة المؤسسات العسكرية في لحظات مختلفة من تطورها المؤسساتي. ووفقاً لهذه السمات السائدة، فإن التفاعلات فيما بينها وبين بقية مؤسسات الدولة والمجتمع ستكون، بشكل أكثر أو أقل، محل نزاع وستحدد الإصلاحات العسكرية. ولذا فإنه في كل حالة من الحالات، كانت مجموعات مختلفة من التحالفات والمهارات مطلوبة للتغلب على الجيش. كان العنصر الأساسي في كل الحالات هو تعبئة القوى الداعية إلى الديمقراطية حول أجندة إصلاح عسكري تقودها قيادة مدنية مستقلة قادرة على رؤية عملية التغيير داخل الجيش.

اعتادت بعض المؤسسات العسكرية في أمريكا اللاتينية أن تتطور على شكل شركات ذات توجيه داخلي موسعة أدوارها لتشمل مجالات مدنية من مثل المجال الاقتصادي والانتاجي. الحالة النموذجية هنا هي الإكوادور. فقد سمح دستور عام 1979 للجيش أن يساهم في التطور الاقتصادي عبر الاندماج مع هيئات الشركات الصناعية وتأسيس شركات جديدة. ويقال أن هذا كان شرطاً مقابل انسحاب الجيش من الحكومة¹⁰. وقد قام الجيش بالفعل بإدارة الشركات المخصصة لإنتاج الذخيرة والملابس والأحذية المخصصة للاستخدام العسكري؛ ولكنه أدار أيضاً شركة خطوط جوية (TAME) وشركات تصدّر الفريديس والموز وأخرى تنتج الإسمنت وقطع السيارات ومؤسسات مالية (بنك رومينا هوي العام) ومتاجر للألبسة ومجمعات تجارية. وجميع هذه الصناعات مقلّسة حالياً بسبب الفساد وعدم الكفاءة. وحسب وزارة الدفاع الإكوادورية، توجب عليها إيقاف 19 شركة ودمج شركات أخرى بشركتي "هولدينغ داين" و"أنديك" (وهما من بين أكبر 500 شركة في الإكوادور). وعرضت خمس شركات أخرى أسهمها للبيع، بينما تخضع 28 شركة لإعادة الهيكلة¹¹. نتيجة لهذه النشاطات غير الاحترافية فإن "القوات المسلحة، شأنها شأن الشرطة الوطنية، فقدت شرعيتها وهي لا تتمتع إلا بالقليل من دعم المواطن وثقته، بسبب الفساد والتهرب والإتجار بالمخدرات والاحتيايل وبيع المرافق العامة لشركات النفط"¹². وبالإمكان رؤية اتساع هذا الدور الاقتصادي والانتاجي بدرجة ونسبة مختلفتين في البيرو وكولومبيا (الفنادق) وتشيلي والبرازيل (الصناعات الحربية) وفي أمريكا الوسطى. وفي هذه الحالات، عادة ما تتلقى الشركات التي تملكها الدولة، ولكن يديرها الجيش، إعانات من الدولة تخفي عدم كفاءتها وتخلق صراعات مع القطاع الخاص.

تُظهر حالات قليلة الجمع بين احترافية الجيش وتسييسه، ولعل أفضل مثال على ذلك ما كانت عليه تشيلي. فتاريخياً ومنذ القرن التاسع عشر، حين درّبت بعثة ألمانية جيش تشيلي، تركزت

التلاؤم مع الديمقراطية

جزئياً. في بعض البلدان، كما في الإكوادور، يساهم الجيش في نشاطات اقتصادية مستقلة موسعاً دوره الاقتصادي (كما ذكرنا آنفاً) أو يستطيع في بلدان أخرى، كما في البيرو (2001 - 2006)، أن يحدد تأثيرات التحقيق والعقاب في حالات خرق حقوق الإنسان. حالياً، يحتل اللواء البحري لويس جيامبيتري، وهو ناقد صريح لمنظمات حقوق الإنسان، منصب النائب الأول للرئيس. ونتيجة لذلك فإن قيام الجيش بمهمته الاحترافية مؤجل

- التسريح السياسي

تمثل الأرجنتين حالة من السيطرة السياسية المدنية القوية على الجيش بفضل التغييرات الدستورية ومحاكمة الخروقات الهائلة لحقوق الإنسان والإيعازات الرمزية الأساسية من الرئيس.

وقد أحدثت هزيمة مالفينا تغييراً هائلاً في العقيدة العسكرية في كلا المجالين السياسي والمهني، ربما لأن الجيش لم يستطع أن يحتفظ بالسيطرة الكاملة على عمليات تغييره المؤسساتي. وفتحت عملية التحول الديمقراطي اللاحقة في عام 1983 ومحاكمة الشخصيات العسكرية بسبب الخروقات الهائلة لحقوق الإنسان (منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الآن) الطريق في عام 1998 للقانون الشامل رقم 24.984 المتعلق بإعادة هيكلة القوات المسلحة. فرض هذا القانون تحولاً عميقاً على الجيش الأرجنتيني من خلال مشاركته في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، واعتبار "ميركوسور" منطقة محمية، والقيام بتقليص إداري، وجعل القيام بعمليات حربية تشارك فيها وتندمج فئات مختلفة من الجيش أمراً ممكناً، وتعديل التربية العسكرية وضم شخصيات مدنية إلى المؤسسة العسكرية، وضبط شراء المعدات، وتحديث القوات بفضل إلغاء التجنيد الإجباري والتأسيس لجيش محترف تماماً. وإلى ذلك، تضمن هذا القانون تأسيس لجنة برلمانية مسؤولة عما ينتج عن هذه الإصلاحات وعن الإشراف على تطبيقها كل ثلاثة أشهر. ولا ننسى الأزمة الاقتصادية والسياسية التي امتدت بين عامي 1999 و2002 والتي جعلت التطبيق الكامل لهذا القانون أمراً صعباً، ولكن حقيقة قبولها واستحسانها من قبل الجيش تيرهن على السيطرة السياسية المدنية على

كان احتمال نجاح ديمقراطية الجيش مرهوناً أيضاً بالطريقة التي يتخلى بها عن وظائفه الحكومية وكيفية تلاءمه مع الوضع الجديد بعد الديكتاتوريات العسكرية¹⁶. وفي أمريكا اللاتينية، يمكن تحديد ثلاثة أنماط من الانسحاب من الحكومة والتلاؤم مع الوضع الديمقراطي الجديد حسب درجة السيطرة التي مارسها الجيش في الفترة الانتقالية

- الاستقلال الاقتصادي

كانت هذه هي الحال في البرازيل (1985-1989) والأوروغواي (1985-2004) وتشيلي (1989-2000)، حيث كانت التحولات الديمقراطية عمليات بعيدة المدى مرهونة بالانفتاح التدريجي للنظام السياسي والتغلب النهائي على الجيش.

احتفظ الجيش في كل هذه الحالات بدرجة عالية من السيطرة على العمليات والتغييرات المؤسساتية؛ فلم يتم تقديم تغييرات دستورية عميقة، ولم تخفض الميزانيات العسكرية بشكل كبير، ولم تُقدم تغييرات رئيسية في القضاء العسكري، ولم تتأثر علاقاته الدولية كثيراً.

خلال هذه الفترات، لم تكتمل عملية تجريد الجيش من دوره السياسي ولم يتم فرض السيطرة المدنية الكاملة على شؤون الدفاع والأمن. وبالتالي فإن ممارسة الجيش لدوره الاحترافي كانت مؤجلة.

- التسوية النقابية

تتضمن الأمثلة على التسوية النقابية دول بوليفيا، الإكوادور والبيرو. نتيجة لعدم الاتفاق والصراع بين النخبة، فقد تأثرت المؤسسات العسكرية جزئياً بعمليات التحول الديمقراطي في هذه البلدان، ولكن الجيش لا زال قادراً على حماية امتيازاته ومجاله المؤسساتي. فهو يحتفظ بسيطرة نسبية على تغييراته المؤسساتية.

يبقى الجيش تحت هذه الظروف ذا منحى سياسي واضح وتتوقف الإصلاحات العسكرية أو أنها تتم

القوات المسلحة. في عام 2007 تم تبني ملحق بهذا القانون، يضيف هذا الملحق مهمة الدفاع عن مصادر المياه العذبة كأحد المهام الرئيسية للجيش.

وفي مكان آخر قريب، كانت الأورغواي حالة مشابهة في السنوات الأخيرة، خلال حكم الرئيس تاباره فاسكويز (2004-2009)، الذي غير السيطرة التامة للجيش بفضل تفسير جديد لقانون العفو العام الصادر في عام 1986. فقد فتح هذا التفسير الطريق للتحقيق في الخروق الهائلة لحقوق الإنسان، ولطرح قانون تعويض الجنود الذين طردوا أثناء فترة حكم الحكومات العسكرية (القانون 17.949 الذي صدر في الثامن من كانون الثاني من عام 2006) وقانون آخر يمنح السلطة الكاملة للرئيس لتعيين وترشيح الضباط من الرتب العالية (القانون 17.920 الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني من عام 2005).

لقد أدت هذه التغييرات جميعها إلى تحقيق تعديلات هامة في التربية العسكرية وعقائدها، وأحكمت السيطرة على ميزانية الجيش وفتحت الطريق أمام المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية. وكما ذكرنا سابقاً، كانت هذه الإنجازات ممكنة بفضل القيادة المدنية القوية، التي نجحت في ترجمة المطالب الديمقراطية للمجتمع إلى إصلاحات فعالة في القوات المسلحة، خاصة في مجال حقوق الإنسان.

الديمقراطية والقيادة السياسية

اعتمد نمط دمج الجيش في الدولة الديمقراطية على السيطرة السياسية المدنية الفعالة. وتشير هذه السيطرة إلى قدرة الحكومات المدنية على إبقاء المؤسسات العسكرية مؤدية لأدوارها المتوقعة التي يحددها القادة السياسيون. وكما يقول أغويرو، فإن "النخب الديمقراطية المدنية تسعى إلى السيطرة على الجيش والجيش يقاوم هذا المسعى، وسوف تترسخ السيادة المدنية فقط كنتيجة لإخضاع المقاومة العسكرية"¹⁷.

في الحالات التي كانت فيها عملية إعادة تحديد دور الجيش ناجحة وتغلّبت فيها قوة القائد السياسي على المقاومة العسكرية بشكل فعال، ركزت القيادة السياسية المدنية على جعل الجيش يؤدي مهنته الاحترافية، بمعنى إلغاء تسييس تسلسله التراتبي، وعلى إعادة توجيهه بتفويضه بالدفاع الوطني فقط بدلاً من نظام الدولة الداخلي. واستطاعت الأرجنتين في ظل حكم الرئيس نيستور كيرشنر والبيرو في ظل حكم الرئيس ريكاردو لاغوس القيام بهذه الإصلاحات بنجاح.

في الحالة الأرجنتينية، "بعد مرور ثلاثة أيام بالكاد على حكمه، أُجبر (الرئيس كيرشنر) نصف الضباط الأمراء في الجيش على الاستقالة من خلال تعيينه ضباطاً ذوي رتب متدنية ولكنهم مخلصون كجنرالات ليرأسوا القوات المسلحة"¹⁸. ومنذ عام 2003، عمّق كيرشنر السيطرة السياسية على الجيش عبر إجراءات رمزية هامة كمثل تدشين نصب تذكارية لحقوق الإنسان في مراكز التعذيب السابقة وإزالة صور أعضاء المجالس العسكرية من جميع الثكنات. أثبتت حالات خرق حقوق الإنسان، الجديدة منها أو التي أُعيد فتحها، أنها مفيدة أيضاً في التسريح السياسي للجيش. لكن الإصلاحات المتعلقة بالقضاء العسكري لا تزال معلقة.

أما التجربة التشيلية فهي مختلفة عن نظيرتها الأرجنتينية، حيث رسخ الرئيس التشيلي لاغوس سيطرته السياسية على الجيش في بداية حكمه دون أن يقوم بأي تغيير دستوري أو قانوني. فقط بعد شهرين من توليه السلطة، انتقد الرئيس لاغوس علناً وبقوة قادة القوات المسلحة ورئيس الشرطة العامة على لقاء غداء في مطعم عام/ مشيراً إلى عدم تأييدهم الواضح لسياسات الرئيس فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وبمحاكمة بينوشييه بعد عودته من لندن. بعد هذا

وكان أحد مصادر العجز التشريعي للحكم المدني على الجيش في هذه المنطقة هو القيادة المدنية الضعيفة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المهنية والمؤسساتية الجوهرية. لم يكن لدى هذا النوع من القيادة بديلًا للشرعية المدنية داخل الثكنات. وتلقي إفادة "ألفريد ستينيان" في أواخر الثمانينات الضوء على هذه المسألة يقول: "لقد سألت كولونيلًا سابقًا في هيئة الأركان البرازيلية عن رأيه في كون المدنيين لم يحققوا تقدمًا بشأن السيطرة على الجيش منذ التحول الديمقراطي، فأجاب إن لدى الجيش المشروع والإرادة، بينما ليس لدى المدنيين أيٌّ منهما"²⁰. يدرك الجيش بوضوح أهمية القيادة المؤسساتية القوية: "تنبني الثقة بالدرجة الأساسية على ملاحظة كفاءة القائد في المهام الجوهرية"²¹. وتظهر هذه الكفاءة في عوامل من قبيل: رؤية ما يحاول فعله وطريقة إنجازه والعمليات أو المهام المحددة التي يجب تنفيذها والأساليب المطلوبة لإنجاز الأشياء²². وفي الحالة السلمية، تحتاج الرؤية السياسية إلى مساعدة القيادة المدنية؛ حينها ستتم مناقشة الخطط والاستراتيجيات وسيتم اتخاذ قرار بشأنها بشكل مشترك تحت إمرة القيادة المدنية.

ثمة أمثلة قليلة في أمريكا اللاتينية على القيادة المدنية المستقلة الناجحة للمؤسسات العسكرية، قد يكون أحدها الحالة البرازيلية، حيث، نتيجة لعملية مديدة من التغييرات المؤسساتية، تشكلت وزارة دفاع جديدة في عام 1999 واتضحت رؤية الرئيس البرازيلي للجيش²³، وعدّل المرسوم 5.484 هذه الرؤية في أيلول/سبتمبر من عام 2006.

الحالة الأخرى قد تكون حالة الأرجنتين وقانون عام 1998 المتعلق بإعادة هيكلة القوات المسلحة، مثلما ذكرنا آنفًا، وحالة كولومبيا تحت حكم يوريبى (2002-2010). لقد استطاع

التأكيد الجديد، غير المتوقع والقوي، للسلطة الرئاسية على الجيش، لم يتكرر فعلًا من هذا النوع قط¹⁹.

فقط بعد التحول الديمقراطي بخمسة عشرة سنة، في عام 2005، أضيف أول تعديل دستوري على دستور عام 1980 فيما يتعلق بالسلطة السياسية الرئاسية على الجيش. بتلك الطريقة استعاد الرئيس القدرة على إقالة قائد القوات المسلحة وقائد الشرطة بشرط أن يخبر مجلس الشيوخ بقراره. وتحول مجلس الأمن القومي إلى هيئة استشارية يُسمح لها بالاجتماع فقط عند طلب الرئيس، مما سحب منها امتيازاتها بشكل فعال.

لم تكن لدى كل الحكومات العسكرية القوة السياسية التي كانت لدى الرئيس التشيلي لتعطي إيعازًا واضحًا للجيش بالعودة إلى الثكنات. فعلى سبيل المثال، لم ينجح الجنرال فيلاسكو ألفرادو، الذي كان قائد الجيش والمجلس العسكري، في إبقاء الجيش تحت السيطرة، بعكس خليفته، الجنرال موراليس بيرموديز. باختصار، لعب القرار السياسي والقدرة على إخضاع المقاومة العسكرية للسيطرة المدنية دوراً أساسياً في دمج المؤسسات العسكرية في الدول والمجتمعات الديمقراطية.

القيادة المدنية المستقلة

تساعد القيادة المدنية القوية، بنفس درجة أهمية القيادة السياسية، في تفسير التحول الناجح إلى السيطرة الديمقراطية على المؤسسات العسكرية. تقليدياً، كانت القوات المسلحة في منطقة أمريكا اللاتينية قد تُركت من دون قيادة مدنية حقيقية فيما يتعلق بعملياتها المؤسساتية الأساسية، مما جعلها عرضة للاستراتيجيات السياسية الأخرى أو عزلها عن بقية الدولة والمجتمع.

يورببي، وبفضل برنامج "بلان كولومبيا" لمكافحة زراعة الكوكا، أن يحسن درجة احترافية الجيش في قتال العصابات المسلحة بإبقاء السيطرة السياسية على القوات المسلحة²⁴. الرئيس سانتوس يكمل المسيرة.

الدمج الدولي

كان دمج المؤسسات العسكرية في أمريكا اللاتينية بالمشهد الإقليمي والدولي عاملاً هاماً، يساعد في فهم ردود الفعل العسكرية تجاه الإصلاحات المؤسساتية.

واجهت القوات المسلحة الأمريكية اللاتينية نمطين متناقضين من الدمج. أحدهما هو الخيار متعدد الجنسيات الذي عرضته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والآخر هو الاندماج في السياسة الأمنية الأمريكية المتعلقة بنصف الكرة الجنوبي. وارتبطت ردود أفعال الحكومات والقوات المسلحة في المنطقة تجاه هذه البدائل بوضعها في السياق الإقليمي والعالمي.

تتميز علاقات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية بالمساعدة العسكرية للمنطقة²⁵. فقد منحت الولايات المتحدة بين عامي 1997 و2007 القارة الأمريكية اللاتينية والكاربيبي 7.3 مليار دولار على شكل مساعدات للجيش والشرطة. تتجاوز المساعدة الاقتصادية نظيرتها العسكرية بحوالي الثلث فقط، وتحتل أربع دول من نصف الكرة الجنوبي قمة قائمة متلقي مساعدات الولايات المتحدة العسكرية والبوليسية بين عامي 2005 و2007. وخصّصت نسبة 75 بالمئة من هذه المساعدات لبرنامج مكافحة المخدرات وقد تلقت كولومبيا حتى الآن أكبر حصة من مساعدات الولايات المتحدة الأمنية. تلقت الشرطة الكولومبية والجيش الكولومبي حصة إثنين من أصل كل ثلاثة دولارات مخصصة كمساعدات لهذه المنطقة، أي 4.9 مليار من أصل 7.3 مليار دولار. وظهر التحول إلى مهمة ضد الإرهاب حين اعتبرت وزارة الدفاع الأمريكية مكافحة الإرهاب أولى أولويات الولايات المتحدة. توجب على القيادة

الجنوبية أن تدافع عن مصادرها وتقترب بالوضع الداخلي في البنثاغون الذي اعتبرت فيه كل مهمة لا تتعلق بالإرهاب مهمة ثانوية. صرح الجنرال "جيمس هيل"، الذي كان حينها قائد القوات الجنوبية، أمام لجنة الدفاع في الكونغرس في عام 2003: "إرهاب المخدرات منتشر في كولومبيا، (...). الجماعات الإرهابية المتاجرة بالمخدرات متورطة في الخطف في بنما، فنزويلا، الإكوادور والباراغواي. إنها تهرب الأسلحة والمخدرات في البرازيل، سورينام، غينيا، المكسيك وبيرو، تقوم باعتداءات في بوليفيا، وتستخدم نفس الطرق والبنى التحتية لتهديب المخدرات، السلاح، الأجانب غير الشرعيين، وبعض النشاطات المحظورة الأخرى". كان نشر القواعد العسكرية في كوراكو، كولومبيا، الإكوادور، بيرو والأورغواي جزءاً من هذه السياسات.

ولكن بعض الحكومات في المنطقة حدّت من ارتباط جيوشها مع الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، رفضت فنزويلا المساعدة العسكرية وطردت مجموعة عسكرية أمريكية من مكاتبها في رئاسة أركان وزارة الدفاع في "فويرتي تيونا"، حتى قبل أن تبدأ حكومة الولايات المتحدة بحظر مساعدة تشايفيز. رفضت حكومات أخرى اتفاقيات الحصانة لإبطال التصديق على قانون حماية أعضاء الخدمة الأمريكيين. حتى أن الباراغواي ألغت إتفاقاً يضمن الحصانة لموظفي الولايات المتحدة الذين يقومون بسلسلة من التدريبات المشتركة. تعهدت الأرجنتين والأورغواي علناً بإيقاف إرسال المتدربين إلى معهد نصف الكرة الجنوبي للتعاون الأمني، وهو المعهد الذي خلف مدرسة الولايات المتحدة العسكرية للأمريكيين. ويتزايد يوماً بعد يوم شراء دول أمريكا اللاتينية للسلاح من مصادر غير الولايات المتحدة، وكان ثمة انتقاد عام ورفض لاتفاقية بناء قواعد عسكرية أمريكية في كولومبيا.

في هذا السياق، قاد التعاون العسكري بين القوات المسلحة الأمريكية اللاتينية والولايات المتحدة إلى مواجهة خطر تحويل هذه القوات إلى قوى أمنية داخلية، تراقب مجتمعاتها، تُسيّس بنيتها وتواجه مرحلة جديدة من إلغاء الدور الاحترافي. هذه هي

التجربة الأمريكية اللاتينية، آراء تؤخذ بعين الاعتبار حين القيام بإصلاحات مشابهة في بلدان أخرى.

- الائتلاف الديمقراطي

أحد العوامل الأساسية التي تجعل التحول العسكري الديمقراطي ممكناً هو التقاء جميع القوى حول أجندة ديمقراطية للتغلب على المقاومة العسكرية. يجب أن تكون هذه القوى مندمجة مع حليف ديمقراطي أشمل، كمثل المنظمات الدولية المستقلة والمنظمات المدنية الاجتماعية المحلية²⁸، الأحزاب السياسية، منظمات القطاع الخاص، موظفي الحكومة التكنوقراطيين، والمنظمات الدولية والإقليمية المتعددة. هذا هو الائتلاف الذي سيقدم الدعم الاجتماعي والسياسي لممثلي الديمقراطية الأساسيين وسيتمكنهم من القيام بإصلاحات في الثكنات.

إن اتفاق هذه القوى الديمقراطية وتماسكها أمرٌ حاسم. يجب أن تكون طرفاً محاوراً متحداً وعقلاني قدر الإمكان، في مواجهة المؤسسات العسكرية التي لا تزال قوية رغم عثراتها. يجب على الائتلاف أن يكيّف العملية الديمقراطية الوطنية مع الجيش.

- الاحتراف العسكري

عادة ما ينتهي حكم الجيش، بمواجهته مع الجماعات الاجتماعية الكبرى، المنظمات السياسية والائتلاف المضاد لحكمه، تكون فيها حالة القوات المسلحة سيئة على الأربعة السياسية، المؤسساتية والمهنية²⁹. العامل الأساسي لاستعادة كبرياءه المؤسساتي هو الاحتراف العسكري. يجب أن يحدث اتفاق حول أهمية هذه المؤسسة المركزية. يجب على

حال الجيش الكولومبي الذي يساعد الولايات المتحدة في أفغانستان في برامج استئصال الإرهاب التي فشلت في بلدانها الخاصة. واجهت المؤسسات العسكرية في السلفادور، هندوراس وغواتيمالا من صعوبات في تجنب هذا التأثير. كانت النتائج الرئيسية لتأثيرات الولايات المتحدة على الجيش هي "ضمان" الأجنحة الإقليمية، تحديد المشكلات الرئيسية؛ الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، بما فيها اعتبار الهجرة والحركات اليسارية تهديداً.

وقدّمت القوى متعددة الجنسيات وعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بديلاً للتوجه الاحترافي والديمقراطي لجيوش أمريكا اللاتينية، خاصة منذ عام 1999. "تزايدت عمليات السلام العالمية بشكل متسارع منذ عام 1999. ثمة الآن عدد أكبر من عمليات السلام الأكبر والأقوى الجارية في أنحاء العالم أكثر من ذي قبل. وبشكل مواز، هذه العمليات مسلحة بجيوش أكثر طموحاً نحو التسييس والأهداف السياسية مما كانت عليه قبل عام 1999. إن التزايد السريع في عديد قوات حفظ النظام وزيادة عدد مهامها يعني أن مهام الأمم المتحدة تتضمن الآن قواتٍ عالمية أكثر فعالية من نشر القوات الأجنبية في أي بلد ما عدا الولايات المتحدة"²⁶.

فتحت هذه الخيارات الإيديولوجية المختلفة طرقاً مختلفة أمام التحول الديمقراطي والحداثوي للمؤسسات العسكرية في أمريكا اللاتينية. كما أنها تشترط أرجحية القيام بإصلاحات ديمقراطية ناجحة في الثكنات.

استنتاجات

تُظهر تجربة أمريكا اللاتينية في فرض أجندة تحول ديمقراطي على المؤسسات العسكرية أن نجاح تحول كهذا يعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، تشكّل نوعاً من فسيفساء من تنوعات سياسية، اجتماعية وثقافية، تجعل فرض الشروط أو تقديم إصلاحات للقوات المسلحة من قبل حكومات مدنية منتخبة ديمقراطياً أكثر صعوبة²⁷. ويمكن اعتبارُ الاستنتاجات التالية، المبنية على

المدنية على المصادر المالية. وسوف تتحدّد حصتهم السنوية من الموازنة جزئياً بمدى شرعيتهم داخل المجتمع. في نفس الوقت، سيكون منح الشفافية والسيطرة على ميزانية الجيش الوسيلة لمنح المجتمع سلطة على الجيش.

لقد بُني المطلب الاجتماعي للتحوّل الديمقراطي على قيم تصل بين خطوط سياسية مختلفة، وهي ظاهرة عالمية تتزايد باضطراد³⁰. وما إلغاء الامتيازات المؤسساتية، التي انبثقت مقدمتها من الديكتاتورية العسكرية، إلا جزءاً مهماً من هذه العلاقة المدنية-العسكرية الجديدة. إن قرارات من قبيل معاقبة خرق حقوق الإنسان وفرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتقليص وإلغاء القضاء العسكري والمحاكم العسكرية للتعامل مع الدعاوى القضائية ضمن المجال المدني وإدخال تغييرات أساسية في التربية العسكرية وإلغاء النشاطات الاقتصادية المستقلة هي كلها قرارات حاسمة لجعل اندماج القوات المسلحة مع المجتمع أمراً ممكناً. وسيساعد تحديد امتيازات عائلات الجيش في مجالات الصحة والضمان الاجتماعي أيضاً في ردم الفجوة بين المجتمع المدني وبقية الإدارات العامة.

- السيطرة السياسية والقيادة الحقيقية للقوى الديمقراطية

كانت إحدى الاستنتاجات الهامة من التجربة الأمريكية اللاتينية هي الحاجة إلى منع حلقة جديدة من التهميش المدني للقضايا الأمنية والعسكرية. يمكن القيام بالتحويل الديمقراطي للجيش بشكل فعال إذا كانت ثمة سيطرة سياسية مستقلة وواضحة للسلطة المدنية.

تقتضي السيطرة السياسية تسريح الجيش من دوره السياسي واستعادة السلطة الكاملة للمدنيين

الائتلاف الديمقراطي، الذي أنقذ الدور الاحترافي للجيش كمدافع عن الوطن، أن يُظهر له التأثيرات الإيجابية لتسريحه السياسي والتأثيرات السلبية لأدواره ووظائفه غير الاحترافية (الأمن الداخلي). ستعتمد عملية إعادة تعريف الجيش على أنه مصدر قوة وطنية على هذا التسريح.

وتتطلب عملية إعادة مركزة الجيش حول هذه المهمة الاحترافية بياناً واضحاً لفصل مهمة الدفاع الوطني عن مهمة حفظ النظام الداخلي والنشاطات غير الاحترافية الأخرى، كمثل التجارة. وفي الوقت نفسه، فإن دمج القوات المسلحة في الدولة الديمقراطية الجديدة والمجتمع الجديد ينبغي أن يقف أيضاً في وجه إغرائها بمد الدور المؤسساتي الجديد لها إلى مجالات غير المجال الاحترافي.

إن قيادةً مدنية مبنية على مبادئ مؤسساتية واستراتيجية تعتبر شديدة الأهمية في التحوّل الديمقراطي للجيش وفي مزامنة هذا التحوّل مع العمليات المشابهة التي تظهر في المجتمع الأكبر والدولة.

- المهنة العسكرية باعتبارها وظيفة

بالتزامن مع الاحترافية، من المهم خلق بيئة تمكّن من توسيع البعد الوظيفي للجيش. يجعل هذا البعد من اندماج هذه المؤسسات مع المجتمع أمراً ممكناً ويعزز الدور الاحترافي في الدفاع الوطني. على الطرف النقيض، تخلق التسوية السيادية والامتيازات المؤسساتية الفجوة بين الجيش والمجتمع وتعمقها.

ولذا فإن الاندماج في المجتمع هو عامل أساسي في إعادة الشرعية إلى الجيش بعد التحوّل. وسيوجب على القوات المسلحة، في السيناريو الديمقراطي الجديد، أن تتنافس مع المؤسسات

أخيراً، لا يظهر تطور الجيش المؤسساتي في فراغ دولي، ولكنه يتأثر ويعتمد على العلاقات والعوامل الخارجية. ولا بد من أجل قيادة عملية تحول احترافي عسكري ومنع تعبته السياسية من قبل قوى خارجية، من دراسة وتعديل العلاقات والروابط الدولية. ويجب أن تشرف السلطات الديمقراطية المدنية على العلاقات العسكرية الدولية، لأن وجود تحالفات مستقلة، غير إيديولوجية وغير سياسية، ووجود تحالفات دولية وتعاون هما عاملان أساسيان في إبقاء السيطرة المدنية على هذه المؤسسات. إن دعم عمليات التحول الاحترافي عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام والمهام هو إحدى الطرق لإنجاز الهدفين.

وقد يساعد وجود نظام متنوع ومتماسك من علاقات الأمن الإقليمية والدولية في جعل الجهود بعيدة المدى لأجل التحويل الديمقراطي للمؤسسات العسكرية إنجازاً جماعياً ناجحاً.

ليعينوا قادة كل فئة من فئات الجيش. لكن هذه السيطرة السياسية لن تكون مؤهلة ما لم تكملها قيادة مستقلة للتحول الاحترافي للجيش تدعمها السلطة المدنية. وفي النتيجة، يجب تطوير أجندة مستقلة تستجيب لمطالب التطور المؤسساتي. في نفس الوقت، ستكون هذه الأجندة عنصراً حاسماً في تنظيم ائتلاف التحول الديمقراطي.

يتطلب التحديد الصارم لدور الجيش إلى أجندة تشير إلى مطالب مهنية محددة، كمثل التحديث، الاتحاد والتنسيق بين أقسام الجيش، التضافر العلمي والتقني مع القطاع المدني، والتغييرات التنظيمية للقيام بنشاطات مؤسساتية ضمن هذه البيئة الجديدة. بشكل مشابه، يجب تطبيق تغييرات تنظيمية أخرى تجعل القيادة المدنية لاستراتيجيات التطور العسكري ممكنة.

- التحالفات الدولية المستقلة

الهوامش

- 1 ثمة مراجعة وتحليل للمراجع الموجودة في كتاب كلاوديو فوينتس سايبيرا، تحول الجيوش. لوم، سانتياغو، 2006.
- 2 فيليب أغويرو، جنود، مدنيون وديمقراطية، إسبانيا ما بعد فرانكو من منظور معاصر، منشورات جامعة بين هوبكينز، بالتيمور، 1995، الصفحة 11. التحليل الكامل "للسيادة المدنية" موجود في الفصل الثاني "تأكيد السيادة المدنية على الأنظمة ما بعد الفاشية".
- 3 مانويل أنتونيو غاريتون، أمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين. صوب شكل اجتماعي-سياسي جديد. منشورات مركز نورث ساوث، ميامي، 2003، الصفحة 49.
- 4 أهمية هذه الأبعاد في فيليب أغويرو، "التحدي الجديد المزدوج": تتقن في نفس الوقت السيطرة الديمقراطية والتأهيل فيما يتعلق بالجيش، الشرطة والمخابرات"، مقالة قدمت في الاجتماع العام الثاني لنادي مدريد، 12 و13 تشرين الثاني، 2004.
- 5 ايرفينغ غوفمان، مسح عقلي: مقالات حول الحالة الاجتماعية للمرضى العقليين والنزلاء الآخرين. نيو يورك، دابلداي، 1961.
- 6 الوصف الممتع لخصائص المؤسسات العسكرية في: هارولد لاسويل، "دولة الحامية"، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع 46 (4)، الصفحات 455-468؛ 1941.
- 7 تشارلز موسكوس جي آر، "من مؤسسات إلى احتلال"، القوات المسلحة والمجتمع، تشرين الأول. 1977.

8 أنا أتبع تعريف "المجتمع المدني" على أنها شبكة مندمجة من الجماعات المتوسطة الحجم والجمعيات المستقلة عن الدولة.

9 أوغستو فاراس، كلاوديو فوينتيس وفيليب آغويرو، المؤسسات الأسيرة، المجتمع الشرعي للسلطات العسكرية، سانتياغو، 2008.

10 أنيتا إسحق، الحكم العسكري في الإكوادور بين عامي 1972 و1992. منشورات جامعة بيترسبورغ، 1993، الصفحة 140.

<http://www.midena.gov.ec/content/view/441/207/lang-es/> 11

http://es.wikipedia.org/wiki/Fuerzas_Armadas_del_Ecuador 12

13 حول حكم الجيش خلال الديكتاتورية العسكرية في تشيلي، أنظر: أوغستو فاراس، الجيش في السلطة، 1973-1986. بيوين، سانتياغو، 1987.

14 أنظر: أوغستو فاراس، كلاوديو فوينتيس وفيليب آغويرو، المؤسسات الأسيرة، المجتمع الشرعي للسلطات العسكرية، سانتياغو، 2008.

15 من هذه الناحية أنظر: كلاوديو فوينتيس سايدرا، تحول الجيوش. لوم، سانتياغو، 2006.

16 تحليل النتائج المتنوعة لما بعد التحول في: فيليب آغويرو، "نحو سيادة مدنية في أمريكا الجنوبية"، وفي لاري دايموند، مارك بلاتنر، يون-هان تشو وهونغ-ماو تين، "الاتحاد مع ديمقراطية الموجة الثالثة، موضوعات وآراء". منشورات جامعة جون هوبكينز، بالتيمور، 1997. أنظر أيضاً: السيطرة الديمقراطية للدفاع في منطقة الأنديز. مشاهد من الاندماج المدني-العسكري. لجنة محامي الأنديز، ليما، 2004.

17 فيليب آغويرو، جنود، مدنيون وديمقراطية، إسبانيا ما بعد فرانكو من منظور معاصر، منشورات جامعة بين هوبكينز، بالتيمور، 1995.

18 موقع واشنطن بوست، الخامس من حزيران، 2003.

19 كان وجود هذه السياسة مهياً من قبل الحكومات الديمقراطية السابقة. أنظر: رودريغو آتريا، "الدولة، الجيش والديمقراطية: ترسيخ السيادة المدنية في تشيلي"، الجيوش القوية والمجتمع، كانون الثاني-آذار، 2000.

20 ألفريد ستبيان، عادة التفكير في السياسات العسكرية، البرازيل والمخروط الجنوبي، منشورات جامعة برينستون، نيوجيرسي، 1988، 127.

21 الجنرال والتر أولمر؛ "مقدمة" في: لويد ماثيوس وديل براون، تحدي الزعامة العسكرية. منشورات بيرغامون-براسي للدفاع العالمي، فيرجينيا، 1989، الصفحة 12.

22 دون ستاري، "إدارة الأشياء" في نفس المصدر، الصفحتان 10-11.

23 أنظر إليزابير ريتزو دي أوليفيرا، الديمقراطية والدفاع الوطني، مانولا للنشر، ساو باولو، 2005.

24 كيمبرلي ستانتون، "الصراع الكولومبي: التأثير الإقليمي واستجابات السياسة". تقرير مؤتمر دائرة واشنطن الخاصة بأمريكا اللاتينية. آب 2005.

25 تم جمع كل المعلومات التالية من: "تحت الرادار. برامج الولايات المتحدة العسكرية مع أمريكا اللاتينية بين عامي 1997 و2007"، آذار 2007. إصدار مشترك من مركز السياسة العالمية، منظمة أمريكا اللاتينية لتعليم فرق العمل، ودائرة واشنطن الخاصة بأمريكا اللاتينية.

www.ciponline.org/facts

26 مركز التعاون الدولي، التقرير السنوي حول عمليات السلام العالمية، 2006.

27 ثمة أجندة ممتعة من هذه الناحية في: مؤسسة غورباتشوف في أمريكا الشمالية وFRIDE، مؤتمر حول التحول والاندماج الديمقراطي، مدريد، تشرين الأول 2001. سدهارتا ميهتا للنشر، مدريد، 2008، الصفحات 81-91.

28 أشدد على "مستقلة" لأنه قد تسيطر الحكومات المركزية على تطور المجتمع المدني في بعض السياقات السياسية مما يزيد العوائق أمام الإصلاح بدل تسهيلها. كيتان فيكتوروفيتش، المجتمع المدني كسيادة اجتماعية. قوة الدولة في الأردن"، السياسات المقارنة، تشرين الأول. 2006

29 ثمة مرجع موسع حول هذه المسألة. تحليل عميق لهذه النزعات التاريخية في: آلان روكي، الدولة العسكرية في أمريكا اللاتينية. منشورات سيو، باريس. 1982

30 حول هذا النمط من التعبئة انظر: آلان تورين، "بعد الأزمة"، منشورات سيو، باريس 2010.